اهل السنة الاعلى ما يوافق الكتاب والسنة على الوجه الصحيح الجامع للشريعة
والحقيقة لانهم بهما يتمسكون وعليهما يعولون والاشعرية مصرح بانه قايل
بقول الامام وبانه مجانب لقول مخالفه وبان معوله على الكتاب والسنة
والاجماع عند الاختلاف وقد تبين دلالة الكتاب والسنة على اثبات الكسب
بالمعنى الذي فسرناه به ودلالة النصوص مع دلالة مقتضى الاجماع على ان شرط
التكليف القدرة المؤثرة باذن الله وهو عين الدليل على ترجيح تفسير نصوص
الاشعري في الابانة بما فسرناه على المشهور وانه المعول عنده وانه راجع
عن المشهور عنه وبالله التوفيق واما نقل كلام البيضاوي في تفسير الايات
المتمسك بها فالمقصود منه التمسك بالايات بذلك التفسير لانه الموافق
لمقتضى الاجماع السابق من كون المكلف له قدرة مؤثرة باذن الله والمنصوص
الاخر الدالة على ذلك دلالة قطعية كما تبين لا لمجرد كون البيضاوي قايلا به
ثم مقتضى كلامه في تفسيره انه قايل فيه بقول الامام خلافا لما ذكره وقوله
ومصباحه فانه صرح في تفسير قوله تعالى وما هم بضارين به من احد الا باذن الله
بان الاسباب غير مؤثرة بالذات بل بايجاد الله تعالى وصرح في تفسير قوله تعالى وما كان
لنا ان ناتيكم بسلطان الا باذن الله بقوله اي ليس لنا الاتيان بالآيات ولا يستبد
به استقلالا عنا الخ فما نفى الا الاستقلال مع اثبات التاثير باذن الله فيندرج قول
الامام في عمومه وقال في قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وابصارهم وقايده
هذه الشرطية التنبيه على ان تاثير الاسباب في مسبباتها مشروط بمشيئته
تعالى وان وجودها مرتبط باسبابها وافع بقدرته تعالى وقوله تعالى ان الله على
كل شيء قدير كالتصريح والتقرير له ثم قال وفيه دليل على ان مقدور العبد مقدور الله
فاثبت للاسباب التاثير بشرط المشيئة الالهية فلا يناتى حمله على الارتباط
العادي بلا تاثير اصلا بل على الارتباط العادي بمقتضى مراعاة الحكمة تفضلا
ورحمة لا وجوبا بالمعنى الذي قررناه في المقدمة السادسة فهو عند التحرير
قول بتوحيد الصفات الذي هو مناط تحقيق المسئلة كما يوضحه قوله في تفسير
قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله الاية ان كل ما يراه العبد كما لا لنفسه او غيره

فهو

فهو من الله وبالله الخ وقد مر في الرابعة واما الحافظ ابن حجر فقد قال في باب
الرقي من فتح الباري وقد اجمع العلماء على جواز الرقي عند اجتماع
ثلاثة شروط ان يكون بكلام الله او باسمايه وصفاته وباللسان العربي
وبما يعرف معناه من غيره وان يعتقد ان الرقية لا تؤثر بذاتها
بل بتقدير الله الخ وهذا صريح في ان المنفي بالاجماع انما هو التاثير
بالذات فانه الشرك المنافي للتوحيد وهو منفي بحديث لا باس
بالرقي ما لم يكن فيه شرك وهو يعم الشرك في الافعال والذي المتبادر
منه الشرك في الالوهية واما التاثير باذن الله وتقديره ومشيئته
فلا ينافي التوحيد بالاجماع وقال في باب ما انزل الله داء الا انزل له
شفاء بعد سوق احاديث وفيها كلها اثبات الاسباب وان ذلك
لا ينافي التوكل على الله لمن اعتقد انها باذن الله وبتقديره وانها
لا تجلب بذواتها بل بما قدر الله فيها انتهى وهذا ان منه نصان
لا يقبلان التاويل وهو واضح من قول الامام فيندرج قول الامام
في عمومه فيصح حمل ما ذكره في دعاء الاستخارة حيث قال قوله فانك تقدر
ولا اقدر وتعلم ولا اعلم اشارة الى ان العلم والقدرة لله وحده
وليس للعبد منهما الا ما قدره الله له انتهى على انه اشارة الى
توحيد الله الصفات الصحيح للكسب بتاثير القدرة باذن الله من غير
منافاة لتوحيد الافعال فان الذي نقل عليه الاجماع انما هو نفي الاستقلال
بالتاثير لا التاثير بالاذن وهو الصحيح المدلول عليه بالكتاب
والسنة دلالة قاطعة لمن تدبر فلا يعدل عنه لغيره وان سبق
منه القول بنفي التاثير تقليدا للمشهور اذ لا تناقض بين
النفي بالتقليد والاثبات بالدليل والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

قوله الموطن الثاني القواعد اولها الكسر وهو
انتقال الحكم لانتفاء العلة لان الحكم بالتاثير علته العلم فلو كان فعل
العبد واقعا بقدرته لكان عالما به ضرورة انه مختار له والاختيار